

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند (٢) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/2012/100

060612 060612 12-31148 (A)



بيان

إعلان أبو ظبي - مؤتمر الأسرة العالمية+٧

نحن، وزراء وممثلو الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام والأسر، والـ ٣٥٢ مشاركاً من ٧٦ بلداً يمثلون جميع قارات العالم، المشاركون في مؤتمر الأسرة العالمية+٧، إذ أوفينا بتناول جدول أعمال المؤتمر بمناقشات عامة مثمرة،

إذ نظرنا في الموضوع الذي سيناقش في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢، والاستعراض الوزاري السنوي ("تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية")،

إذ نلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتضمنان مفهوم الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية،

إذ نسلّم بتأثير الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على الحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل، وأسعار المواد الغذائية، وعلى قدرة المجتمع الدولي على تحقيق هديّ الفقر والجوع المحددين في الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية،

إذ نلاحظ أن توفير العمل اللائق وبرامج الحماية الاجتماعية أمر ضروري للأسر لكي تخرج من ربقة الفقر ولتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ندعم برنامج توفير العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية من خلال تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية وهي - إيجاد فرص العمل، وضمان الحقوق في العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي، مع المساواة بين الجنسين كهدف شامل، والإقرار بأن هذه الأهداف غير قابلة للتجزئة ومترابطة ويدعم بعضها بعضاً،

إذ نؤكد من جديد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والتسعين، في عام ٢٠٠٨، الذي يعكس توافقاً واسعاً في الآراء حول ضرورة استجابة اجتماعية قوية للعولمة في تحقيق نتائج محسنة وعادلة للجميع، ويشكل بوصلة لتعزيز عولمة عادلة تقوم على العمل اللائق،

إذ نشير إلى اعتماد "التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل" بتوافق الآراء من قبل مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، في عام ٢٠٠٩، الذي يعزز

الانتعاش المتحرر من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تركز على الاستثمارات والعمالة والحماية الاجتماعية،

إذ ندعم القرارات والاستنتاجات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة، في عام ٢٠١١، ولا سيما الجهود المبذولة لجعل العمل اللائق حقيقة واقعة للعمال المتزليين في جميع أنحاء العالم، والمناقشة المتكررة حول الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)،

إذ نشدد على أن نظم الضمان الاجتماعي الوطنية الفعالة هي أدوات قوية لتوفير أمن الدخل، والحيلولة دون حدوث الفقر والحد منه، وعدم المساواة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتوفير الكرامة لجميع الأسر، فيما تعزز فرص الحصول على الرعاية الصحية، وتوفير أمن الدخل، وتسهيل الحصول على التعليم والحد من عمالة الأطفال، لا سيما القضاء على أسوأ أشكاله،

إننا عازمون بتوافق الآراء على الالتزام بما يلي:

(أ) الدعوة إلى وضع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق لجميع أفراد العائلة في قلب الاستجابة للأزمة، والقضاء على التمييز على أساس الجنس والعمر والعرق أو الإعاقة؛

(ب) الدعوة إلى وضع إطار تنظيمي للاقتصاد البيئي لوضع أهداف لائقة وبيئية، تدعم التنمية المستدامة، مما يقلص الفجوات الاجتماعية؛

(ج) دعم إدراج المنظور الأسري في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠"، الذي سيعقد في عام ٢٠١٢؛

(د) كفالة أن تؤدي معايير العمل الدولية، على النحو المبين في برنامج العمل اللائق، إلى وضع أساس ودعم الحقوق في مكان العمل، مما يسهم في بناء ثقافة الحوار الاجتماعي، وهو أمر مفيد بشكل خاص في أوقات الأزمات. ومن المهم إدراك أن احترام المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل أمر ضروري لكرامة الإنسان، والانتعاش والتنمية، لمنع انحدار ظروف العمل بسرعة، وضمان توفير فرص العمل اللائق للأسر؛

(هـ) دعوة جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والأسر إلى العمل معاً لمنع جميع أشكال العمل القسري، لا سيما أسوأ أشكال عمل الأطفال، والحد منها والقضاء عليها؛

(و) حث جميع الأطراف المعنية على توفير فرص العمل اللائق للشباب، بما في ذلك توفير التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات الريادية، وخاصة للشباب العاطلين عن العمل، لضمان رفاه الجيل القادم من الأسر؛

(ز) دعوة جميع الحكومات وأرباب العمل إلى إتاحة فرص العمل اللائق على قدم المساواة بين النساء والرجال، ودمج قضايا الجنسين في جميع تدابير الانتعاش المالي والاقتصادي للأزمة؛

(ح) الترحيب باعتماد اتفاقية العمال المتزليين لعام ٢٠١١، وتوصياتها، وحث جميع أصحاب المصلحة على تنفيذ ذلك، في جملة أمور، من خلال التعرف على أهمية وضرة ضمان ظروف العمل اللائق للعمال المتزليين في جميع أنحاء العالم، الذين معظمهم من النساء، الأمر الذي سيعود بالنفع عليهم وعلى عائلاتهم؛

(ط) نشر الوعي لدى الحكومات، على الصعيدين الوطني والمحلي، بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة جداً على فرص العمل اللائق للأسر، والتشجيع على اتخاذ تدابير، بما في ذلك إمكانية الحصول على الائتمان بأسعار معقولة والتمويل البيئي الذي يكفل وجود بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة للأسر؛

(ي) الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات في عام ٢٠١٢، إقراراً بأن التعاونيات تسهم في تحسين رفاه الأسر بواسطة الحد من الفقر وتهيئة فرص العمل والاندماج الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي؛

(ك) الدعوة إلى نظم حماية اجتماعية مستدامة، حسب الاقتضاء، تساعد الأسر الضعيفة، وتحول دون حدوث الفقر المدقع، وتعالج أوجه التفاوت الاجتماعي، وتساعد على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وتحافظ على فرص العمل وتعززها، وإدراجها كجزء لا يتجزأ من تدابير الاستجابة للأزمة؛

(ل) حث الحكومات وجميع أصحاب المصلحة على حماية الأسر من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية لها في جميع مراحل دورة الحياة، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء لتلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة والأطفال، بمن فيهم السكان الأصليون والأقليات والعمال المهاجرون وأفراد أسرهم وذوو الإعاقة، والذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال والتراعات المسلحة؛

(م) حث الحكومات وجميع أصحاب المصلحة، أثناء تقوية نظم الحماية الاجتماعية، على أن تأخذ في الاعتبار الأدوار المتغيرة للمرأة والرجل فيما يتعلق بالعمل/توازن الأسرة والتوظيف ومسؤوليات رعاية الأسرة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير حماية الأمومة، التي تعود بالنفع على الأسر في نهاية المطاف؛

(ن) دعوة جميع الشركاء في التنمية إلى دعم البلدان النامية لتحقيق الاستقرار الأسري من خلال تعزيز أولويات مثل التعليم، وصحة الأم، والمساواة بين الجنسين، ومعالجة الصالح العام، بما في ذلك القدرات العلمية الطويلة الأجل، والإدارة البيئية، والتكامل الإقليمي، والبنية التحتية عبر الحدود؛

(س) دعوة الحكومات وجميع أصحاب المصلحة إلى الاعتراف بأن السلام والوساطة يبدآن في الأسرة، ووضع التشريعات اللازمة التي تدعم الأسر في القضاء على العنف المتربط والعنف القائم على نوع الجنس، وتسليط الضوء على دور الوساطة في التفاعلات وتسويتها، ومنع المعاناة البشرية، وخلق الظروف المواتية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وترحب المنظمة بانضمام جميع الأسر في العالم إليها في الجهود التي تبذلها مع الأمم المتحدة والحكومات وجميع أصحاب المصلحة للوفاء بالتزاماتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تشكل أكبر شراكة من أجل بناء عالم الحاضر والمستقبل يتميز بمزيد من السلام والأمن والعدالة والمساواة والشفافية والتسامح والتضامن والازدهار والتكامل، من خلال حشد وتعزيز وحدة المجتمع - الأسرة الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المستدامة.